أي عملية انتقال مهما تكن يجب أن تكون خاضعة للدستور الحالي

الآن وصلوا إلى نقطة «الحكم الانتقالي» بديلاً عن كلمة «الهيئة الانتقالية»، ما مفهوم «الحكم الانتقالي»؟ ليس المهم كلمة الحكم، الحكم هناك دستور وهناك حكومة وهناك مؤسسات دولة، ولكن المهم هو مفهوم الانتقالية، عندما أنتقل، أنتقل من أين إلى أين؟ أو من ماذا إلى ماذا؟ من أي وضع إلى أي وضع؟ بكل بساطة بالنسبة لهم الموضوع واضح.. هو الانتقال للوصول إلى نفس الهدف الذي كان محدّداً من خلال هيئة الحكم الانتقالي، بالنسبة لنا يمكن أن نأخذه باتجاهين: لو كنا نتحدث بظروف عادية لقلنا إن الانتقال السياسي هو عملية إصلاح، انتقال بالدستور، بجزء من الدستور، بقوانين، بأي شيء آخر.. فهي عملية إصلاح، أما الجانب الآخر المرتبط بهذه الأزمة فهو الانتقال من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار.. هذا هو الانتقال.. ولا يمنع أبداً من أن يكون هناك دمج بين الحالتين.. لا يوجد تعارض، كلاهما جيد. نحن بحاجة لإصلاح على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره، وبنفس الوقت نحن بحاجة للاستقرار، فمهما قيل عن بنية انتقالية بالنسبة لنا لا يمكن أن تتجاوز المفهوم الأول أو المفهوم الثاني، الأهم في هذه النقطة أن أي عملية انتقال مهما تكن يجب أن تكون خاضعة للدستور الحالي، أي أن الهدف من هيئة الحكم الانتقالي كان الخروج عن الدستور، تعطيل الدستور، وهذا يحقق فكرة الفوضى.. من يقود الدولة؟ أي دولة؟ من يقود المجتمع؟ أو ما الذي يقود المجتمع؟ الدستور. عندما نستبعد الدستور ونضع بنية تصبح قيادة هذا المجتمع خاضعة لمزاج هذه البنية أو الأشخاص فيها الذين يخضعون لمصالحهم الضيقة، وعملياً للأوامر التي تأتيهم من الخارج، لذلك أي عملية يجب أن تبقى خاضعة لهذا الدستور، ولا يتوقف العمل بالدستور الحالي إلا إذا توصلنا في حوار ما، في بنية ما لاحقاً لدستور جديد يصوّت عليه الشعب السوري كما حصل منذ نحو ثلاثة أو أربعة أعوام في الدستور الحالي، وعندها ننتقل لدستور جديد، فإذاً لن يكون هناك أي عملية انتقال غير منظّمة، طبعاً أنا أفترض بأننا جلسنا مع أناس سوريين ووطنيين وتناقشنا واتفقنا، أنا أضع كل هذه الأمور جانباً لأنها لم تبدأ عملياً.

الغرب تحدث عن وقف إطلاق النار عندما تألم المسلحون

النقطة الأخرى المطروحة الآن هي موضوع وقف إطلاق النار، متى يتحدث الغرب عن وقف إطلاق النار؟ أعتقد أن الجواب واضح، عندما يتألمّ المسلحون، عندما تبدأ الهزائم. المصطلح أول شيء، وقف إطلاق النار يحصل بين جيوش وبين دول، ولكن لا يحصل بين دولة وإرهابيين، فالمصطلح خاطئ، قد يكون وقف عمليات، قد يكون وقف أعمال قتالية أو أي شيء، لكن الآن لا ندخل في إطار هذا المصطلح ولكن المضمون.. إذا أردنا أن نتحدث عن علاقة الغرب التي نعرفها بالإرهابيين، ولا يوجد لدينا أي دليل ملموس على أن هناك مسؤولاً غربياً جلس بشكل رسمي مع إرهابيين وأعطى سلاحاً، مع أن الفرنسي اعترف بأنه قدّم السلاح، وأنتم كحقوقيين تعرفون بأن هناك أدلة دامغة ولكن هناك قرائن دالة.. عندما نعود إلى سياق الأزمة ونرى بأنه خلال خمس سنوات لم يصرخ الغرب أو عملاؤه في منطقتنا، إلا عندما صرخ أو عندما تألمّ الإرهابي، فهذا بحد ذاته قرينة دالة قد تصل إلى حد الدليل الدامغ بأنهم مرتبطون مع الإرهاب، فموضوع وقف إطلاق النار هو الدليل الأكبر حتى هذه اللحظة لأنهم لم يتحدثوا بأولوية مكافحة الإرهاب، تحدثوا بأولوية وقف إطلاق النار، هذا يؤكد بأنهم يكذبون.. لماذا لم يقولوا الأولوية هي مكافحة الإرهاب، هي أولوية وقف إطلاق النار، بالنسبة لوقف إطلاق النار أو وقف العمليات، في حال حصلت لا تعني بأن يتوقف كل طرف عن استخدام السلاح، هذا مفهوم ضيّق جداً، وقف إطلاق النار يعني بما يعنيه بالدرجة الأولى وقف تعزيز الإرهابيين لمواقعهم، لا يُسمح بنقل السلاح أو الذخيرة أو العتاد، أو الإرهابيين، لا يسمح بتحسين المواقع وتعزيزها، كل هذه الأشياء غير مسموحة.. ولكن هناك أسئلة كثيرة تأتي قبل ذلك، من هم الإرهابيون؟ هذا سؤال مطروح الآن بأن هناك منظمتين أو أربع منظمات، وأن مجلس الأمن حدد داعش والنصرة وهناك دول صديقة تريد أن يكون هناك أحرار الشام وجيش الإسلام، بالنسبة لنا كدولة كل من حمل السلاح ضد الدولة وضد الشعب السوري هو إرهابي، هذا موضوع غير قابل للنقاش، فكمفهوم الكل إرهابيون.. كل من حمل السلاح، حتى يلقي السلاح، ونقوم نحن بتسوية وضعه كما يحصل، ولكن إذا أردنا أن نأتي للناحية العملية المرتبطة بقرارات مجلس الأمن الأخيرة وباللعبة السياسية التي تحصل، فإذا كان هناك وقف إطلاق نار مع بعض الجهات الإرهابية، وأؤكد على كلمة إرهابية، فليس من أجل تعزيز مواقعها وإنما من أجل فتح الباب للعودة إلى العمل السياسي إذا كان لديها برنامج سياسي، ومعظمهم لا يمتلك برنامجاً سياسياً، أو إلقاء السلاح بالحد الأدنى، لا يمكن أن يكون وقف إطلاق النار كما يسمّونه بلا هدف أو بلا زمن.. حتى الآن هم يقولون إنهم يريدون وقف إطلاق نار خلال أسبوع، حسناً، من هو القادر على تجميع كل هذه الشروط أو المتطلبات خلال أسبوع؟ لا أحد. من سيتحدث مع الإرهابيين؟ في حال منظمة إرهابية رفضت وقف إطلاق النار، من سيحاسبها؟ من سيقصفها كما يقولون؟ إذا أرادوا قصفها، أين تتوضّع؟ أين تتواجد؟ من الناحية العملية كل هذا الكلام كلام صعب، ولكن نحن نتحدث عن أسس.. في حال تم تأمين كل هذه المتطلبات فيجب أن يكون هذا الوقف للعمليات بهدف تحسين الوضع الأمني وبهدف الوصول إلى، إما مصالحات أو تسويات، أو أي شيء من الأشياء التي نقوم بها اليوم بشكل مستمر، فإذاً الأولوية بالنسبة لهم هي وقف إطلاق النار.. لهذه الأسباب وبنفس الإطار يأتي التلويح بالتدخّل البري من قبل آل سعود ومن قبل أردوغان وأوغلو، الكلّ يسأل هل سيكون هناك تدخل بري أم لا؟.. طبعاً لا شك بأن هذه الدول تريد ذلك منذ زمن طويل، فأردوغان على الأقل منذ عامين يسعى للتدخل تحت عنوان «منطقة عازلة» وما شابه.. وآل سعود نفس الشيء، ربما بعد ذلك بقليل، الكلّ يسعى لتدخّل برّي مباشر. ولكن لكي لا نضيّع وقتنا في تحليل ماذا يفكرون؟ يجب أن نعرف بأن الأزمة السورية أو الحرب على سورية منذ الأشهر الأولى تحوّلت إلى حالة دولية وإلى صراع دولي، كما قلت قبل قليل، بين تيارين.. من يسعى لتثبيت ميثاق الأمم المتحدة وتيار آخر لإلغائه وفرض منطق القوة والهيمنة.

تركيا والسعودية لا تمتلكان القرار لمهاجمة سورية

الحقيقة عندما نناقش إذا كانت تركيا أو السعودية ستهاجم فهذا يعني أننا نعطيهما حجماً كبيراً وكأنهما دولتان تمتلكان قراراً وتمتلكان إرادة وتستطيعان أن تغيّرا الخريطة، هما مجرد تابعَين منفّذين حالياً.. هما تقومان بدور «البوق» بهدف الابتزاز.. في حال ذهبنا لجولة مفاوضات أخرى، إن لم تقدموا تنازلات فسوف يكون هناك غزو بري. لو كان مسموحاً لهم لبدؤوه منذ زمن طويل على الأقل منذ أشهر. فإذاً علينا أن ننظر للسيد، لسيد هؤلاء.. إذا كانت هناك رغبة في الدخول في مثل هذه الحرب بين القوى الكبرى أم لا، وليس بين قوى هامشية لم يكن لها دور سوى تنفيذ أجندة الأسياد، هذا ما يجب أن نعرفه وهذا التدخل لا يدرس أو لا ينظر له في إطار الأزمة السورية. هذا الموضوع أكبر بكثير.

الصراع بين القوى الكبرى اليوم، هو صراع يمتد على الساحة العالمية من بحر الصين حيث تحاول أميركا أن تهيمن، إلى أوكرانيا، والدول السابقة في الاتحاد السوفييتي جنوب روسيا، وآسيا الوسطى وغيرها من الصراعات.

الدخول إلى سورية وشن حرب في سورية ينظر له في الإطار الدولي، ليست القضية بهذه السهولة، بأن آل سعود أحبّوا أن يدخلوا نزهة إلى سورية، ويغيّروا فيها كلّ الأمور وإلا لكانوا فعلوه منذ زمن طويل، فإذاً علينا ألا نقلق، ولكن، كما نقول علينا ألا نستبعد الحماقات فهي موجودة، خاصة وأن مصير هؤلاء مرتبط بحلّ الأزمة في سورية، إذا تمّ حلّ الأزمة فسوف ينتهي المصير السياسي لهذه المجموعات التابعة للغرب في المنطقة وبنفس الوقت الغرب لديه أجندة دولية لا يستطيع أن يسمح لدول تابعة أن تقوم هي بما تشاء وفي أي وقت تشاء إلا حسب الخطة الموضوعة. فإذاً الموضوع كبير وليس سهلاً الدخول في مثل هذه الحرب، لأن تداعياته ستكون عالمية وليست محلية فقط.

وأخيراً عندما نتحدّث عن مسار سياسي فجوهر هذا الموضوع، بغض النظر عن طروحاتهم وطروحاتنا، هو من هو الشريك؟ هذا هو السؤال؟ اليوم، بعد خمس سنوات من هذا الكلام لو سألت أي واحد فيكم من هو الشريك في الحلّ السياسي؟ أعتقد بأن الجواب صعب جداً، هو ليس صعباً تماماً، نحن نعرف الجواب، ولكن، لو أردنا الإجابة دبلوماسياً نقول إن الأمر صعب. لأن المعارضة التي تتعامل معها الآن، وخاصة قبل مؤتمر جنيف٣ المفترض انعقاده في شباط، هي عملياً «بالمحصلة» ما هو موجود أمامنا والمفترض منا كحكومة أن نفاوضه هو مزيج من بعض الوطنيين الذين لا ننفي أبداً وجودهم.

ولكن السؤال ما فاعلية هؤلاء؟ ما قدرتهم على السيطرة على مشهد ما يسمى بالمعارضة؟ هناك بعض الانتهازيين الذين يقبضون وليس لهم همّ سوى المصلحة الخاصة، وهناك الخونة والإرهابيون كان يفترض أن يكونوا في الوفد المفاوض في جنيف.

وكان هناك سؤال متكرر في سورية، هل نقبل أن نفاوض إرهابيين، بالمنطق، منطق الدولة ومنطق الأخلاق والمبادئ، لا يوجد دولة تقبل أن تفاوض إرهابيين. فالجواب هو: لا، من الناحية القانونية يجب أن يُحاسَب الإرهابي، أو كان السؤال الّذي يسبق معقول أن يكون هناك في المعارضة وفد فيه إرهابيون، فكنت أجيب بأن هذا الوفد شكلته السعودية... هل من المعقول أن يكون الوفد من الأشراف مثلاً؟ أو من الأخلاقيين أو المستقلين أو من الوطنيين أو من المعتدلين غير المتطرفين؟.

الوفد الذي شُكل في الرياض مزيج من الخونة والإرهابيين

الطيور على أشكالها تقع.. «الوفد الذي شُكل في الرياض هو مزيج من الخونة ومن الإرهابيين، هذا الشكل الطبيعي الذي يجب أن يقدّمه. عدا عن ذلك لو أنه قَدّم وفداً بشكل آخر كنا سنُفاجأ. فهذا أولاً يعبّر عن هؤلاء، ولكن السؤال الآخر الذي كان يطرح، هل نقبل أن نفاوض إرهابيين في هذا المؤتمر أو في أي مؤتمر آخر، فكنت أقول: من الذين فاوضناهم في جنيف ٢ عندما ذهبنا منذ عامين؟ فاوضنا العملاء أو الخونة مشكّلين في غرف ووزارات الخارجية أو المخابرات الأجنبية أو العربية أو التركية.

ما الفرق؟ هل الإرهابي أسوأ من الخائن، كلاهما واحد. ليست المشكلة أن نذهب، المشكلة ألا نعرف لماذا نذهب، هل نذهب لحوار سوري – سوري هذه هي النقطة. عندما نقول «حوار سوري – سوري» فهذا يعني بأننا سنفاوض سوريين ينتمون للشعب السوري بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، جذورهم في سورية وليس في الدول الأخرى، عندما يكون في هذا الوفد الذي سنفاوضه إما إرهابي أو داعم للإرهاب.. من فاوضناهم في جنيف داعمون للإرهاب، وليس فقط خونة، يعني ما الفرق؟ النتيجة نفسها.. ولكن عندما نفاوض هؤلاء، نحن لا نعتبر أنفسنا نفاوض سوريين، لو فاوضنا وفد الرياض فنحن نفاوض السعودية، وبالتالي لا نناقش معه الدستور السوري.. يمكن أن نناقش معه الدستور السعودي مثلاً، حقوق الإنسان في السعودية، لا يمكن أن نناقش معه مستقبل سورية، هذا يعتمد على شكل المعارضة، هل تستطيع المعارضة السورية بالمعنى الوطني أن تسيطر على المشهد؟ عندها يمكن أن نصل إلى حوار سوري – سوري، إذا لم يتمكنوا، وسيبقى الحوار الأساسي هو مع مجموعات تابعة لدول أخرى، فلن يكون الحوار سورياً سورياً، وإذا لم يكن الحوار سورياً سورياً، لا يمكن أن نصل إلى نتيجة حقيقية معهم، فإذا فهمنا كل هذه الأمور لا نخشى لا من إرهابي ولا من خائن ولا من عميل ولا من كل هذه الأشياء، المهم أن نعرف ما الذي نقوم به بالمحصلة.. محصلة أي حوار أو أي عمل سياسي نقوم به في المستقبل.. هذا شيء مؤكد، لن نذهب لكي نبيع دماء الشهداء التي سُفكت خلال خمسة أعوام، كما قلت ليست المشكلة في أن نذهب، المشكلة في ألا نعرف لماذا نذهب وألا نعرف من نفاوض عملياً، أن نُخدع بالأسماء، أن يُقال هذا الحوار سوري – سوري، هذا شخص سوري لأنه يحمل جواز سفر سورياً، هذا ليس مؤشراً، نحن نذهب بصفتنا وفد الجمهورية العربية السورية، ووفد الجمهورية العربية السورية يمثّل كل السوريين بغضّ النظر عن انتماءاتهم، من يمثّل الطرف الآخر؟ إما يمثّل دولة، وفي بعض الحالات يمثّل نفسه، وهناك من يمثّل بعض السوريين، أهم شيء أن يكون لدينا ميزان دقيق.. أن نعرف مع من نجلس وماذا يريد وماذا نريد، ولدينا ميزان دقيق بالنسبة لنا في سورية.. عندما يذهب وفد الجمهورية العربية السورية فهو يمثّل كل مواطن سوري وطني شريف، هو يمثل كل مقاتل على الجبهة وعائلته، هو يمثل كل شهيد وعائلته، يمثل كل جريح وعائلته، وأعتقد بأننا نتّفق بأن قطعة صغيرة من حذاء أي واحد من هؤلاء يساوي كل أولئك الخونة وكل من يقف معهم، لذلك الحل فعلياً هو حتى الآن بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب الذي سنؤكد عليه دائماً، هناك المصالحات المحلية التي أثبتت فائدتها بنسبة كبيرة وهي الآن تسير قدماً إلى الأمام، ليس ببطء، وليس بسرعة كبيرة، ولكن بثبات.

هناك الكثير من الوطنيين لا يرتاحون لهذه المصالحات لأنهم يعتقدون بأن المصالحة هي مع منطقة حاضنة للإرهابيين وداعمة لهم وكل من يسكن في هذه المنطقة هو إرهابي أو داعم له، الحقيقة ليست كذلك وقد أثبتت الأحداث بأن جزءاً كبيراً من السكان المدنيين الذين يتواجدون في تلك المناطق هم موالون للدولة.. ربما غُرِّر بالكثير منهم في البدايات ولكن الصورة الآن أصبحت مختلفة، الكثير من هؤلاء يريدون أن يعودوا لحضن الدولة. الكثير أو البعض من هؤلاء عندما بدأ بالحديث عن فكرة المصالحة والعودة لحضن الدولة قُتل مباشرة والبعض منهم قُتل لاحقاً.. البعض من هؤلاء الأهالي هو من ساعد الجيش في دخوله إلى بعض المناطق، البعض منهم ساعد في إعطاء المعلومات، والبعض الآخر ساعد في إعطاء مواقع الإرهابيين. فالصورة ليست بهذه السوداوية. لكن أريد أن أؤكد في النهاية أن وفد الجمهورية العربية السورية كما تحدثت قبل قليل، يمثّل كل الأبناء، يعني إذا كان هناك ابن عاق في عائلة، لا يقوم الأب والأم بالتخلي عن هذا الابن العاق، يحاولون استيعابه واستعادته إلى هذه العائلة. الدولة بالنسبة لكل أبنائها هي كالأب الذي يجب أن يصلح الأبناء عندما ينحرفون. هذه هو واجب الدولة، وليس التخلي عنهم.. عندها نكون قد تخلينا عن واجبنا وبالتالي عن الوطن ككل.

انتخابات مجلس الشعب استحقاق دستوري هام وأهم ما فيه هو المشاركة الشعبية

الحل أيضاً كما قلتُ منذ قليل هو التمسك بالدستور، فعندما يكون الدستور هو المستهدف، فلا بد أن يكون هو الحامي عملياً. فالتمسّك بالدستور لا يكون فقط من خلال التمسك به – هذا شيء بديهي بالنسبة لمؤسسات الدولة– وإنما من خلال الوعي للاستحقاقات الدستورية، هذا الوعي مؤشر سياسي حقيقي لكل مواطن.. يعطي من خلاله رسالة. وكما قلت قبل قليل، الرسالة التي أعطيت من قبل الشعب خلال الانتخابات الرئاسية.. بهذا المعنى كانت قوية جداً وخلقت تحولاً في الخارج، لذلك بدأ التصعيد بعدها لقلب هذه الصورة، وأتى سقوط مدينة إدلب بمسعى تركي في هذا الإطار، لإظهار أن هذه الدولة فاشلة، وغير قادرة على حماية أراضيها، وهي تسقط وتتراجع وبالتالي يتم محوّ هذه الصورة الناصعة التي قُدمت وقتها. واليوم نحن مقبلون قريباً على انتخابات مجلس الشعب، هي استحقاق دستوري هام. الكل سيراقب هذا الاستحقاق، وأعود وأؤكد أن أهم ما فيه هو المشاركة الشعبية وخلق حركة ديمقراطية حقيقية ومنافسة حقيقية. وأنتم كنقابة لديكم دور هام في هذا الموضوع.

التحديات أمامنا كثيرة جداً وكبيرة عندما نتحدث ما الحل

المهم.. التحديات أمامنا كثيرة جداً وكبيرة، عندما نتحدث ما الحل؟ هناك حلول ولكن هناك أيضاً تحديات، بالدرجة الأولى هناك تحديات تطوير: هل يمكن أن نطوّر والدولة تتراجع والخدمات تتراجع والكثير من الأشياء تتراجع. أيضاً نؤكد هنا على أنه يجب أن نكون واقعيين. طبعاً عندما يكون هناك حرب، يكون هناك دائماً تآكل في أي مجتمع وفي أي دولة. كيف نطور أنفسنا، كيف نضرب الفساد، عندما يكون هناك فوضى يزداد الفساد. إذا كيف نضرب الفساد؟ أولاً في مؤسسات الدولة، ثانياً في المؤسسات الموازية لها، عندها يمكن ضربه في المجتمع. كيف يمكن أن نطوّر ولدينا نزيف في الكوادر عبر اللجوء إلى الخارج تحت عناوين مختلفة، فالبعض لأسباب معيشية، والبعض لأنه خائف من الوضع العام، والبعض لأنه مهدد من الإرهابي، وهناك من هو إرهابي وخرج من بيئته الحاضنة، ولكن بالمحصلة هناك نزيف كبير بسبب اللجوء للخارج، وبنفس الوقت هو تخلٍّ عن الوطن وعن الدفاع عن الوطن مهما يكن السبب، ولو أننا لن نضع الجميع في إطار واحد ولكن هذا تخلٍّ عن الوطن، وأعتقد أن الكثير منهم يريدون العودة إلى سورية اليوم. هناك تحديات التأثيرات النفسية والأخلاقية للحرب. هناك دور للأسرة وللمجتمع وللنقابة. نحن بحاجة لعمل جماعي شامل على مستوى سورية لكي نتجاوز هذه التحديات. كيف نتجاوز تأثيرات تدمير البنية التحتية، ولو أنني أعتقد أن تدمير البنية التحتية هو الجانب الأسهل في الأزمة. حيث يمكن إعادة بنائها مع الوقت، فلدينا الخبرات ولدينا المعرفة في سورية ولكن هذا ليس بالمشكلة الكبيرة، التمويل يأتي حين تتحسّن الأمور، ولكن في النهاية هذه الأمور مجتمعة تمثل تحديات كبيرة جداً. مع ذلك، مع كل هذه التحديات، الدولة مازالت قادرة على القيام بواجباتها ولو بالحد الأدنى في بعض الحالات وقد يكون أقل من الحد الأدنى، ولكن بما يؤمن سير الحياة بمختلف جوانبها في سورية.. ولكن يجب أن نعرف أن هذا المتبقي من هذه القدرة على الحياة كان مقابل حياة أخرى وروح قُدّمت من قبل المقاتلين السوريين والجيش العربي السوري، وكل من يقف معه، لذلك مع كل التحديات لابد من احتضان الجيش، الذي هو ليس فقط واجب بل هو حاجة أساسية اليوم لاستمرار الحياة... احتضان الجيش، احتضان عائلات الشهداء، احتضان الجرحى وعائلاتهم لأنهم هم السبب في بقاء ما تبقى من خدمات في حرب لم تشهد دولة مثيلاً لها، لا أعتقد أن العراق حصل فيه تدمير كالذي حصل في سورية، وكثيرون يقولون حتى في الإعلام الغربي، يقولون بأن التدمير الذي حصل لم تشهده دولة منذ الحرب العالمية الثانية لا في العراق ولا في اليمن ولا في ليبيا، ولا حتى في كوسوفو في التسعينيات.

لابد أن ننتصر لأننا أصحاب حق

بالنسبة للعملية السياسية، نختصر أو نلخّص بأن ما يحصل هو حرب خارجية، وأن يكون هناك بعض السوريين العملاء في الواجهة لا يعني على الإطلاق بأنها حرب داخلية بين السوريين، ولو كانت فعلاً صراعاً وخلافاً بين السوريين لتقسّمت سورية خلال الأشهر الأولى ولسقطت الدولة خلال الأشهر الأولى وربما خلال العام الأول، هذا الموضوع محسوم بشكل كامل. وهناك مَن يريد أن يقول إنه لولا وقوف الأصدقاء الروس والإيرانيين وربما غيرهم لما تمكّنت الدولة من الوقوف... لا شكّ بأن وجود الأصدقاء ساعد في هذا الشيء ولكن الأصدقاء يستطيعون أن يقفوا معنا ولكن لا يستطيعون أن يقفوا نيابةً عنّا... يستطيعون أن يساعدونا على التقدم إلى الأمام لكن لا يستطيعون أن يقفوا بدلاً عنا أو أن يسيروا إلى الأمام بدلاً عنا. فلولا وقوفنا نحن كسوريين وصمود الشعب السوري وصمود الجيش السوري أمام كل هذه التحديات لما تمكّنا من الصمود كل هذه الفترة في حرب غير مسبوقة. بكل الأحوال نحن لا بد أن ننتصر، لا يوجد أمامنا أي خيارات لأننا أصحاب حقّ، ولكن الحقّ لا ينتصر وإنما مَن ينتصر هو صاحب الحقّ، والحقّ لا يعود لوحده وإنما يُستعاد، وإذا كان هناك مَن ينتظر هذا الحق ليعود فهو لن يعود وإذا كان علينا استعادته فيجب علينا أن نعرف بأن الثمن غالٍ جداً، ومَن يعتقد أن عليه أن يستعيد حقه مَن دون ثمن فعليه أن يعرف أن هذا الحق ضائع. وأول مدافع عن هذا الحق اليوم هو الجيش العربي السوري، أولئك الأبطال، أولئك الأشاوس، وصحيح نحن كمواطنين ندفع ثمناً كبيراً من أمننا، من قلقنا، من أموالنا، من حالتنا المعيشية ومن كل شيء في تفاصيل حياتنا، ولكنّ هذا الثمن مقابل الدماء التي يدفعها الجيش العربي السوري تتضاءل إلى حد كبير، فتحية لهم».

بعد ذلك جرى حوار تمت خلاله مناقشة مقترحات تقدم بها السادة المحامون ركزت في معظمها على تطوير القوانين وخاصة المتعلقة بالإرهاب وبمكافحة الفساد بالإضافة إلى أهمية استحداث المزيد من المحاكم في المحافظات.

كما أكد السادة أعضاء النقابة على أهمية تبسيط الإجراءات القضائية بما يخفف الأعباء عن المواطنين.

بالنسبة لنا مكافحة الإرهاب هي أولوية لن تتوقف لا الآن ولا في المستقبل

خلال خمس سنوات لم يصرخ الغرب أو عملاؤه في منطقتنا إلا عندما صرخ أو تألّم الإرهابي

لا يوجد شيء اسمه حل عسكري وحل سياسي يوجد حل للمشكلة فيه مسار سياسي ومسار مكافحة الإرهاب